



مؤتمر العمل العربي
مؤتمر العمل العربي

الدورة الخمسون

بغداد، جمهورية العراق | 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / آيار 2024

تقرير لجنة

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

مضبطة مؤقتة رقم (7)



أولاً: تنفيذاً للمادة الخامسة عشر من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، قرر المؤتمر العام في دورته الخمسين (بغداد - جمهورية العراق، 27 ابريل / نيسان - 4 مايو / أيار 2024) تشكيل لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية لغرض دراسة البند الخامس من جدول أعماله، وتقديم تقرير بنتيجة ذلك إلى المؤتمر العام.

ثانياً: شارك في أعمال اللجنة (28) عضواً من أطراف الإنتاج الثلاثة (مرفق)

ثالثاً: انتخبت اللجنة في بداية أعمالها هيئة رئاستها على النحو التالي:

- السيدة / سميرة محمد دخيل - حكومات / دولة ليبيا رئيساً
- السيد / حفيظ حفيظ - عمال / الجمهورية التونسية نائباً
- السيد / اسلام سناء - مكتب العمل العربي مقرراً

رابعاً: مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة كل من:

- السيد / إسلام سناء ممثل السكرتير العام
- السيدة / مستورة عطية الجرامي
- السيد / مروان عثمان الرايس
- السيد / وليد اللموشي

وقد حضر اجتماع اللجنة الدكتور/ علي فيصل الصديقي - رئيس لجنة الخبراء القانونيين، وذلك بهدف دعم التواصل بين لجنة الخبراء القانونيين ولجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، وتعزيز الحوار بينهما من أجل النهوض بالنشاط المعياري العربي.

خامساً: عقدت اللجنة اجتماعين خلال يوم الأحد 28 ابريل / نيسان 2024، تدارست خلالهما البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر والخاص بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والذي يحتوي على تقرير عن نتائج أعمال الدورة 44 للجنة الخبراء القانونيين، يتضمن دراسة لتقارير الدول الأعضاء السنوية حول اتفاقيات العمل العربية وردودها على ملاحظاتها السابقة، إضافة إلى التوصيات العامة للجنة.

سادساً: أسفرت مناقشات اللجنة عن النتيجة التالية:

بشأن متابعة اتفاقيات العمل العربية ذات الأرقام (4 / 7 / 8 / 11 / 12 / 13 / 16 / 17 / 18 / 19)، ودراسة ردود الدول العربية على ملاحظات اللجنة السابقة، ومتابعة

الموضوعات المتعلقة بمعايير وتشريعات العمل العربية، تمت الموافقة على تقرير لجنة الخبراء القانونيين في دورتها 44.

سابعاً: أخذت اللجنة علماً بما توصلت إليه لجنة الخبراء القانونيين بشأن التوصيات العامة، وهي كما يلي:

1. تؤكد اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطة التي تملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها، وهذا العرض لا يعتبر متحققاً إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التي تختص بالتصديق على الاتفاقيات في الدولة - بغض النظر على تسميتها - أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فإنه لا يعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة.
2. تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح للالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.
3. تؤكد اللجنة على ضرورة مراعاة حكومات الدول الأعضاء عند إعدادها الردود والتقارير التي ترسلها لمكتب العمل العربي، التنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال أثناء فترة الإعداد وعدم الاكتفاء بإرسال نسخة للعلم فقط. وذلك وفقاً للمادة السابعة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
4. تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من إمكانية المصادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسب مع ظروف الدولة وإجراءاتها، الأمر الذي سيساعدها في تحقيق المزيد من التصديقات والانسجام التدريجي لتشريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها.
5. لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضاء أشارت في تقاريرها إلى أن عدم التصديق على الاتفاقيات يعود إما إلى اختلافات بين تشريعاتها الوطنية والمعايير الواردة في الاتفاقيات، أو أن هذه المعايير لا تتفق مع التوجهات والسياسات الوطنية ذات الصلة بمضمون المعايير. وترى اللجنة أن المبررات المشار إليها على الرغم من أهميتها يجب أن لا تكون عائقاً دون

قيام الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقيات الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير، وهذا بدوره يساهم في تحقيق أحد الأهداف التي تسعى منظمة العمل العربية إلى الوصول إليها وهو وجود مستويات متماثلة في تشريعات العمل العربية.

6. ترى اللجنة أنه من الضروري أن يكون هناك تواصل مباشر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء وبالأخص التي لديها صعوبات في عرض الاتفاقيات أو التصديق عليها أو تطبيقها، وذلك من خلال حلقات نقاشية أو دورات تدريبية للعاملين في مجال المعايير.

7. تؤكد اللجنة على ضرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضرورة إدراج نص التشريع الوطني الذي يغطي كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليه والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة، وأن تكون الإجابات مباشرة في الموضوع بذكر وجود التغطية التشريعية ونص المادة أو المواد التشريعية ذات العلاقة المباشرة الداعمة لذلك فقط.

8. تؤكد اللجنة على ضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لتلقي تقارير المتابعة من قبل الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.

9. تثنى اللجنة الجهود المبذولة من مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية) وتدعو إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل العربية وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الوزارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

ثامناً: توصي لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بما يلي:

1. دعوة منظمة العمل العربية إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار أداة معيارية حول "التعاونيات" وكذلك عقد ورش عمل توعوية وإرشادية في هذا الشأن.

2. دعوة منظمة العمل العربية لتكثيف أنشطتها المتعلقة بتدريب الكوادر الفنية المعنية بمعايير العمل العربية، وتعزيز التواصل بين الإدارات المعنية بالمعايير في وزارات العمل ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين وتقديم الدعم الفني لها مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

3. أهمية الاستمرار في اختيار معايير العمل العربية التي يجب مراجعتها وإدخال تعديلات على احكامها حتى تتماشى مع التحديات الراهنة والتغيرات المستجدة وذلك في إطار العمل على تطوير معايير العمل العربية باستمرار باعتبارها من أبرز الآليات الصادرة عن المنظمة في سبيل تطوير تشريعات العمل العربية.
4. أهمية الاستفادة من الأحكام الواردة في معايير العمل العربية (الاتفاقيات / التوصيات) في مجال تحديث تشريعات العمل لتتواءم مع المتغيرات الراهنة.
5. الإشادة بحرص مكتب العمل العربي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار أدوات معيارية جديدة، تتناول المستجدات الخاصة بأسواق العمل العربية والقضايا التي تطرأ على عالم العمل.
6. الإشادة بجهود لجنة الخبراء القانونيين في إعداد التقرير وكذلك النتائج العملية التي توصلت إليها مما يؤدي إلى دعم وتطوير نظام متابعة معايير العمل العربية.
7. تقديم الشكر والتقدير لسكرتارية اللجنة على الجهود المبذولة في تسهيل عمل اللجنة.
- تاسعاً: في إطار تنفيذ الدول لالتزاماتها المنصوص عليها في نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، قدم مندوبو الحكومات لعدد من الدول العربية توضيحات أمام لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بشأن الملاحظات المتعلقة بهم والواردة ضمن تقرير لجنة الخبراء القانونيين.
- عاشراً: توجه اللجنة الشكر والتقدير لحكومات الدول العربية التي تبذل جهوداً نحو التصديق على اتفاقيات العمل العربية سواء بالعرض على السلطة المختصة أو بتذليل بعض الصعوبات التي تحول دون التصديق على هذه الاتفاقيات، وكذلك للدول التي صدقت بالفعل على اتفاقيات العمل العربية.
- إحدى عشر: الأمر معروض على المؤتمر العام المقرر للتفضل بالنظر والموافقة على تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

رئيس اللجنة

السيدة / سميرة محمد دخيل

حكومات / دولة ليبيا

مؤتمر العمل العربي

الدورة الخمسون

بغداد، جمهورية العراق | 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / آيار 2024

قائمة بأسماء

السادة المشاركين في لجنة

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية



م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
1	السيدة / سميرة محمد دخيل	رئيس اللجنة	حكومات دولة ليبيا
2	السيد / حفيظ حفيظ	نائب رئيس اللجنة	عمال الجمهورية التونسية
3	السيدة / حياة بن اسماعيل	أصيل	حكومات الجمهورية التونسية
4	سعادة السفير / عبد القادر حسين عمر	أصيل	حكومات جمهورية جيبوتي
5	السيد / كمال خليفة الهماي	أصيل	حكومات دولة ليبيا
6	السيد / هلال مأمون عبد الله	أصيل	حكومات جمهورية مصر العربية
7	السيد / فؤاد مهداوي	أصيل	حكومات المملكة المغربية
8	السيد / المصطفى ولد جبيي	أصيل	حكومات الجمهورية الإسلامية الموريتانية
9	السيد / خالد بن محمد الشنير	أصيل	أصحاب أعمال المملكة العربية السعودية
10	السيد / محمد عبد محمد	أصيل	أصحاب أعمال جمهورية العراق
11	السيدة / ماهرة قاسم شعلان	أصيل	أصحاب أعمال جمهورية العراق
12	السيد / محمد سعد المهندي	أصيل	أصحاب أعمال دولة قطر
13	السيد / باسم علي سيادي	أصيل	عمال مملكة البحرين
14	السيد / تركي بن عادل البيطار	أصيل	عمال المملكة العربية السعودية
15	الفاضل / محبوب بن محمد بن عبد الله الرحيلي	أصيل	عمال سلطنة عُمان
16	السيد / خالد بركات	أصيل	عمال دولة فلسطين
17	الدكتور / بشارة الأسمر	أصيل	عمال الجمهورية اللبنانية
18	السيد / بطرس سعادة	أصيل	عمال الجمهورية اللبنانية
19	الأستاذة / صفية محمد شمسان	أصيل	لجنة شئون عمل المرأة العربية
20	السيد / علي بن يحيى النعي	مناوب	حكومات المملكة العربية السعودية
21	الأستاذة / رشا عبد الباسط عبد العزيز	مناوب	حكومات جمهورية مصر العربية
22	السيدة / امنية عبد الحميد محمد	مناوب	حكومات جمهورية مصر العربية
23	السيد / حسن عبد الله الحلواجي	مناوب	عمال مملكة البحرين
24	الفاضل / إبراهيم بن حمد بن محمد البلوشي	مناوب	عمال سلطنة عُمان
25	الفاضلة / طيبة بنت سليمان بن خلفان الحسنية	مناوب	عمال سلطنة عُمان
26	الفاضل / عمر بن سليمان بن سالم العادي	مناوب	عمال سلطنة عُمان
27	السيد / سعد الدين حميدي صقر	مناوب	عمال الجمهورية اللبنانية
28	السيد / علي طاهر ياسين	مناوب	عمال الجمهورية اللبنانية